صوت البحرين
Voice of Bahrain
العدد ١١٢، مايو ١٩٩٢م، ذو القعدة ١٤١٢هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

لا بديل عن تحكيم الدستور واحترام الشعب

ربما كان امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة سينجح في خطوته الاخيرة وامره بالعفو عن بعض المعارضين المنفيين من البلاد، لو كانت ظروف البحرين والعالم مختلفة عن الظروف الحالية. اما في الاوضاع المعاشة حاليا، فلم يكن هناك مجال لنجاح سمو الامير في مسعاه الاخيرة، لان منحته الاخيرة كانت «قليلة جدا ومتاخرة جدا». فالازمة السياسية في البحرين اكبر من ان تحل بأمر اميري بعفو مشروط عن عدد محدود من المعارضين، في الوقت الذي ما تزال السجون فيه مكتظة بمئات المعتقلين السياسيين والحياة الدستورية ممنوعة والمشاركة الشعبية لا وجود لها. في مثل هذه الظروف لا تستطيع المبادرة الاميرية ان تتجاوز الواقع وتلغي نضال شعب دام اكثر من نصف قرن وقدم خلال عقد من الزمن تضحيات لم يقدمها اي مجتمع خليجي آخر. واذا ما اصر الامير على سياسته القمعية هذه افليس هناك مجال للتسوية وعودة الاستقرار الى البلاد.

الواضح ان الظروف قد طوقت حكومة آل خليفة وجعلتها تتخبط في سياساتها ويختلف افرادها في ما بينهم حول ما يمكن عمله لتفادي استمرار الضغط المحلي والدولي باتجاه الاصلاحات. ولذلك فهي تحاول عن مخرج، ولكن بسبب ميراثها الذي تميز بالعناد والاستبداد غير المحدود لا تستطيع القبيلة الحاكمة طرح مبادرة جادة وشاملة لحل الازمة، وهي تعتبر ان اي تنازل لمطالب المعارضة يعتبر «اهانة» لها وزعزعة لا منها. وهي لا تؤمن اساسا بوجود معارضة لسياسة حكمها، ولا تعترف بالاصوات المطالبة بالاصلاح السياسي الداخلي، وكل صوت يرتفع في هذا المجال تعتبره نشازا وخارجا على «التقاليد والاعراف». وليس غريبا ان يصرح ولي عهد البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، لجريدة «السياسة» الكويتية الشهر الماضي بان «الديمقراطية غريبة على مجتمعاتنا ولا تتلاءم مع اعرافنا وتقاليدنا». وطبقا لهذه التصريحات التي طالما كررها المسؤولون الخليجيون، فان بالامكان استيراد كل شيء من الغرب بما في ذلك القيم والاخلاق وانماط العيش واصناف الاكل والشرب، الا ما يتعلق بالسياسة، فذلك فقط هو الذي يتعارض مع مفاهيمنا وتقاليدنا. وكان تصريح الشيخ حمد قد جاء صدى لتصريحات اطلقها الملك فهد بن عبد العزيز للجريدة نفسها مؤكدة المفهوم نفسه. واعتبر ولي عهد البحرين تصريحات الملك السعودي تشجيعا له لطرح فكرته الجديدة ـ القديمة.

ان مما لا شك فيه ان للتطورات الدولية والمحلية دورها في تحريك قضية الشعب في البحرين. هذا ما يشعر به الناس وما يشكل ضغوطا حقيقية على سلطات آل خليفة وبقية حكومات دول الخليج. ولم يبق مجال لاي من هذه الحكومات للهروب من المسؤولية والاستمرار في تجاهل مطالب الناس. ولذلك جاءت المبادرات «الاصلاحية» التي كان آخرها ما طرحه ملك السعودية كمبادرة للتعبير عن التجاوب مع المستجدات السياسية في العالم. وجاءت الانظمة الثلاثة التي طرحها الملك فهد لتقنع العالم بعدم جدية حكومات الدول الخليجية في اصلاح اوضاعها الداخلية. وبالرغم مما انفقته السعودية على وسائل اعلامها الضخمة، لم يكن هناك صدى يذكر لمشاريع فهد الثلاثة لان ما طرحه لم يشكل تقدما ملحوظا في احترام شعبه والسماح له بالمشاركة في ادارة البلاد سياسيا واقتصاديا. ولذلك حاول الملك فهد الرد على البرودة التي استقبلت بها اصلاحاته بتاكيد مقولاته القديمة بان الديمقراطية لا تنسجم مع العادات والتقاليد والاعراف الخليجية، في مقابلات عديدة نشرت جريدة السياسة الكويتية واحدة منها الشهر الماضي.

واعتبر فهد بن عبد العزيز نفسه حاميا ليس للحرمين الشريفين فحسب، بل للخليج كذلك حين اطلق تصريحاته مدافعا عن غياب الحرية والمشاركة الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتزعمه. ولا شك ان التجربة البرلمانية الكويتية تؤرقه ليل نهار، ولكنه يعلم كذلك ان هذه التجربة اصبحت العوبة بايدي حكام الكويت الذين تلاعبوا بها خلال الثلاثين عاما الماضية، حيث الغيت مرتين وجرى تزويرها اكثر من مرة، وهي مرشحة للالغاء حالما تتغير الظروف ويرى حاكم الكويت نفسه قادرا على تجاوز النقد الذي قد يتعرض له اذا ما قام بذلك. ويستند هؤلاء الحكام في مواقفهم وسياساتهم الى دعم غربي غير محدود حيث اصبح الغرب معتمدا على نفط الخليج بشكل اساسي وغير مستعد للمخاطرة بالانظمة الموالية له طالما استمر تدفق النفط وطالما بقيت مصالحه مضمونة. والمفارقة الاخلاقية في الموقف الغربي من الانظمة القمعية التي لا يستفيد منها كثيرا من الناحية الاقتصادية وانظمة الخليج القمعية غير ذات شأن على الصعيد العملي، وبالتالي فليس من المتوقع ان يمارس الغرب ضغوطا كبرى على هذه الانظمة الا عندما يشعر

البقية على صفحة ٤

رسالة نصح

بعث السيد عبد الله فخرو (انظر صوت البحرين ١١٠) رسالة مفتوحة الى الامير ينصحه فيها ويأمره بالتوبة، وهذا نصها:

من: عبد الله علي جاسم فخرو واخوانه الكرام.

الى: عيسى بن سلمان امير دولة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد:

فان الله سبحانه وتعالى يقول ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون﴾.

يا عيسى بن سلمان.. اتق الله واعلم ان الدنيا فانية ولو دامت لغيرك ما وصلت اليك، فالله تعالى يقول ﴿كل نفس ذائقة الموت انما توفون اجوركم يوم القيامة﴾.

فانظر بأي عمل ستقابل الله، وبأي صحيفة ستحاسب!

الم تقرأ او تسمع قول الرسول (ص) «ان اطول الناس وقوفا بين يدي الله يوم القيامة هم الامراء»، ذلك لانهم مسؤولون عن عباد الله ومسؤولون عن تطبيق شرع الله.

وايضا قوله (ص) «كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته فالامام راع ومسؤول عن رعيته..»، وايضا قوله (ص) «ما من امير يلي عشرة، الا جاء يوم القيامة ويداه مغلولتان الى عنقه، اما يفكه العدل او يوبقه الجور».

وقد امرك الله كما امر غيرك فقال عزا من قائل ﴿واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل﴾، والعدل يا عيسى لا يكون الا بالحكم بكتاب الله.

﴿ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون﴾.

﴿ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون﴾.

﴿ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون﴾.

يا عيسى.. ان الناس في ضنك من العيش ويعيشون في ظلم كبير وفساد اكبر وان المؤمنين ليخشون ان يصيب هذه الارض عذاب من الله او سخط من عنده فلا ينجو منها احد، قال الله تعالى ﴿واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة، واعلموا ان الله شديد العقاب﴾.

يا عيسى.. ان رسول الله (ص) يقول «ان الفساد يغير النعم»، وايضا قول الشاعر:

اذا كنت في نعمة فارعها
فان المعاصي تزول النعم

والفساد في بلادنا قد عم وطم وبلغ السيل الزبا، فالخمر والزنا والملاهي والقمار والربا والظلم والرشوة والاختلاسات كلها ترتكب جهارا نهارا امام سمعكم وبصركم، لا تخفى على الجاهل فكيف على العالم.

فمن المسؤول عنها؟؟ او ليس الحاكم؟؟.. فاتق الله في نفسك واتق الله في دينك واتق الله في المسلمين، فالدنيا دار عمل ولا حساب، والآخرة حساب ولا عمل.. فنرجو الله لك الهداية، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، والتائب حبيب الرحمن.

هذه موعظة لك لعل الله ان يهديك بها ويصلح شأنك، فبصلاحك صلاح للبلاد والعباد، ان الله سميع الدعاء، ويشهد الله اننا ما قمنا بكتابة هذه الرسالة الا حبا للنصح والخير والله على ما نقول وكيل.

والسلام على من اتبع الهدى

عبد الله علي قاسم فخرو
واخوانه الكرام

كرم البخيل يرفضه كرماء النفوس

امام تصاعد النقمة الشعبية من الحكومة وسياساتها، اضطر مجلس الوزراء الى القيام بخطوة ما لتقليل هذه النقمة والاعراب عن جدية الحكومة في السيطرة على الوضع الاقتصادي المتداعي. هذه الخطوة تمثلت بالاعلان عن الخطوات التالية:

١ـ تخفيض الاقساط الشهرية لجميع المستفيدين من المشاريع الاسكانية من وحدات سكنية وقروض بنسبة ٢٥٪ من الاقساط الشهرية.

٢ـ تخفيض رسوم الكهرباء والماء بنسبة ٢٥٪.

٣ـ تخفيض رسوم الماء بنسبة ٢٠٪ تقريبا.

٤ـ زيادة عدد الاسر المستفيدة من المعونات الاجتماعية.

وحسب بيان مجلس الوزراء الصادر في ١٩ ابريل الماضي فان هذه الاجراءات ستنفذ ابتداءا من اول هذا الشهر (مايو ١٩٩٢).

وجاءت هذه الخطوة في اوضاع داخلية تتميز بامور:

١ـ تنامي النقمة الشعبية من تذمر الاوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة في بلد لا يتجاوز سكانه النصف مليون نسمة، والتململ العام من هيمنة آل خليفة على الاقتصاد ومضايقاتهم التجار في اعمالهم.

٢ـ استمرار التوتر السياسي الداخلي بسبب اصرار آل خليفة على عدم الانصياع للمطالب الشعبية بالعمل باحكام الدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين ورفع حالة الطوارىء والغاء قانون امن الدولة.

٣ـ تصاعد الازمة مع قطر واحتمالات خسارة الموقف امام عناد آل ثاني.

هذه الخطوة غير المعتادة مؤشر على الشعور بالاختناق ومحاولة للخروج من عنق الزجاجة، ولكنها لن تفلح في ثني المواطنين عن الاستمرار في مطالبهم العادلة.

المطالب الشعبية ثابتة وسياسات الالتفاف فاشلة

لو دعى شخص شخصا آخر لوجبة غذاء مثلا قائلا له: «تفضل معنا هذا اليوم للغذاء، ولكن بشرط ان لا تأكل الا ربع ما تأكل يوميا، وان تقوم بغسل الاواني بعد الاكل، وان تقدم لي شكرا رسميا في رسالة، وان تخبر الناس بهذه الدعوة وتصفني بالكرم». هل تعتبر هذه الدعوة كرما يقارن بكرم حاتم الطائي او غيره من الكرماء العرب؟ «المكرمة الاميرية» التي طبلت لها صحف النظام واذاعاته عشية عيد الفطر المبارك لم تكن اكثر كرما من دعوة الغذاء المذكورة، وبالتالي فليس فيها من معاني الكرم العربي شيء يذكر، بل تنضح بالبخل واللؤم وتعكس تصرفا خليفيا رخيصا يستهدف الامعان في اذلال الشعب وتكريس حالة الخنوع في ابناء هذه الامة.

فمن حيث الاخراج، لم تنجح «المكرمة الاميرية» في الظهور بالمظهر المحترم والعرض المتزن الذي يتوقع من حكومة تحترم نفسها، بل كان «الامر الاميري» الذي اعلنته الوسائل الاعلامية غداة عيد الفطر (الجمعة ٣/٤/١٩٩٢) مجموعة من التهم للبحرانيين الممنوعين من الرجوع الى بلادهم. فهوي طلب من اهالي المهجرين التماس العفو من الامير «لابنائهم الذين غادروا البلاد واقاموا اختيارا ما ببعض الدول في الخارج نتيجة ارتكابهم بعض المخالفات المرتبطة بانظمة وقوانين الهجرة والجوازات وكذلك لارتكابهم لجرائم تخل بسلامة وامن الدولة وذلك منذ عام ١٩٨٠». ومضى البيان الرسمي ليؤكد «حنان الامير على ابنائه العاقين قائلا: «ينص الامر السامي الذي صدر من لدن صاحب السمو امير البلاد المفدى بالعفو الشامل عن هذه الجرائم والمخالفات وعودتهم الى ارض الوطن البحرين».

ولربما حاول امير البحرين ان يحذو حذو غيره من الحكام الذين يحاولون ارضاء مواطنيهم في ايام الاعياد باصدار عفو عن السجناء او تقديم منح مالية او سياسية في حالات الشدة الاقتصادية او السياسية. وكثيرا ما يكون لهذه «المنح» آثار ايجابية لدى المواطنين وخصوصا اذا شعر الناس بصدقها وجدية الحاكم في ما يقول ورغبته في فتح صفحة جديدة في العلاقات بينه وبين شعبه. اما في البحرين فان الامير قد اخفق في مسعاه ولم يصدقه احدا من رعيته. ولعل هذا الفشل في التجربة الاميرية على صعيد العلاقات العامة يعود الى قلة خبرة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في هذا المجال. فالرجل غير معروف بكرمه وخصوصا في المجال السياسي. فالمعارضة البحرانية التي لم تفتر خلال اكثر من نصف قرن مضت (منذ منتصف الثلاثينات) كانت وما تزال تطالب بقضايا مشروعة، ولذلك كان جزاؤها على طول الخط السجن والتعذيب والنفي، وربما النفي احيانا. كانت هذه المعارضة تطالب بالقضايا نفسها التي تعارضها حكومة آل خليفة ولا ترى لها مكانا في المجتمع البحراني برغم عدالتها وانسجامها مع مطالب الشعوب الاخرى التي تسعى لنيل الحرية والكرامة.

ففي العام ١٩٣٨، قدمت لجنة عمل مشتركة من طائفتي المسلمين السنة والشيعة رسالة الى الحاكم، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بتاريخ ١٢/١١/١٩٣٨ تضمنت مطالبهم كالتالي:

١ـ تشكيل مجلس للمعارف يتألف من ثمانية اعضاء، اربعة من السنة واربعة من الشيعة، يشرف على سير التعليم في المدارس وعلى برامج التدريس.

٢ـ اصلاح المحاكم بتغيير القضاة الموجودين في جهاز العدل وتعيين ثلاثة قضاة لكل محكمة، اثنان من المواطنين والثالث تختاره الحكومة وانشاء محكمة خاصة للجنايات.

٣ـ اصلاح البلديات بتعيين المواطنين البحرانيين في الوظائف محل الاجانب.

٤ـ تأسيس نقابة للعمال يعترف بها رسميا من الحكومة تتولى شؤون العمال الوطنيين جميعا، تنظر في شؤونهم وتحافظ على حقوقهم.

٥ـ تجنبا لما يحدث من سوء تفاهم بين الحكومة والاهالي، يجب اختيار ستة اشخاص (ثلاثة من السنة وثلاثة من الشيعة) يمثلون الاهالي للتفاهم مع الحكومة.

ووقع على هذه الرسالة خمسة اشخاص هم يوسف فخرو والسيد سعيد بن السيد خلف ومنصور العريض ومحسن التاجر وعيسى بن صالح وسبق هذه الرسالة عرائض ومنشورات عديدة تحمل مطالب الشعب كما انتشرت الملصقات الكثيرة التي تلخص تلك المطالب.

وفي العام ١٩٤٨ سلمت الى السيد انتوني ايدن، المبعوث البريطاني الى الخليج رسالة موقعة باسم الجبهة الوطنية جاء فيها:

اننا في هذه الجزر (البحرين) التي انضمت الى رابطة الشعوب البريطانية لترزح تحت عبء ثقيل من الدكتاتورية والاستبداد. فبالله عليك كن رسول خير لانقاذنا مما نحن فيه. ولا تجعل زيارتك لنا تفرجا وعبثا. اما مطالبنا فهي كالتالي:

١ـ مجلس تشريعي ينتخبه الشعب.

٢ـ نقابة عمال تهتم بشؤونهم وتدافع عن حقوقهم.

٣ـ عزل المستشار، تشارلز بلجريف.

واحدثت تلك الرسالة ردود فعل عنيفة في اوساط العائلة الخليفية خصوصا عندما بثت هيئة الاذاعة البريطانية بعض التقارير عن انشطة تلك الحركة، وشعر الشيخ سلمان بن حمد وقتها باستفزاز من ذلك.

اما في الخمسينات فقد اخذت الحركة الوطنية البحرانية بعدا جديدا وتجسد العمل الشعبي في برنامج حركة الهيئة التنفيذية العليا التي قدمت مطالبها مكتوبة الى الحاكم، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة خلال عامين كاملين ما بين ٥٤ ـ ١٩٥٦. واذا كانت الحكومة قد سعت لاحداث فتنة طائفية في البلاد خلال شهر عاشوراء عام ١٩٥٣، فان ما تبع ذلك من محاولات لاصلاح العلاقات بين فئات المجتمع البحراني وطوائفه قد افشل خطط الحكومة. وعلى ضوء ذلك ارسلت الهيئة التنفيذية العليا (التي كانت قيادتها مكونة من ثماني شخصيات بحرانية، اربع منها من الشيعة والاربع الاخرى من السنة) رسالتها المتضمنة للمطالب وذلك في ٢٨/١٠/٥٤ وكانت المطالب كالتالي:

١ـ انشاء مجلس تشريع ينتخب الشعب اعضاءه.

٢ـ اعداد قانون مدني وجنائي من قبل لجنة من المحامين.

٣ـ اصلاح المحاكم وتعيين قضاة اكفاء.

٤ـ السماح بتكوين نقابات عمالية.

وكان رد الحاكم على عريضة الهيئة التنفيذية العليا في ٣ نوفمبر متمثلا باصدار اعلان مختصر ذكر فيه ان انشاء مجلس تشريعي غير ممكن ولكن الحكومة تنوي اتخاذ الاجراءات العملية والمناسبة لضمان سعادة وتطور الشعب. الا ان الهيئة اصدرت بيانا في ما بعد علقت فيه على ذلك باستغراب واستسخفت وعود الحاكم. واستمرت المطالبة الدستورية في اطار برنامج عمل الهيئة خلال عامي ٥٥ و١٩٥٦ حتى جاء العدوان الثلاثي على مصر في اكتوبر ١٩٥٦ وخرجت المظاهرات الصاخبة في البحرين، الامر الذي دفع بالبريطانيين لاتخاذ قرار حل الهيئة واعتقال قيادتها.

واستمر الشعور الشعبي بالغبن والظلم الخليفي حتى توفرت ظروف الانفجار مرة اخرى. كان ذلك عام ١٩٦٥ على اثر قرار شركة نفط البحرين المحدودة تسريح ١٥٠٠ عامل بحراني. وقتها وزعت «جبهة القوى التقدمية» بيانا في ١٥ مارس ١٩٦٥ حددت فيه مطالبها كالتالي:

١ـ ايقاف الفصل التعسفي واعادة المفصولين الى وظائفهم.

٢ـ الاعتراف للعمال بحق تكوين نقابات خاصة بهم.

٣ـ رفع حالة الطوارىء التي تعيشها البحرين منذ العام ١٩٥٦ والسماح بحرية الصحافة وحرية التجمع والكلام والتظاهر.

٤ـ اطلاق سراح المسجونين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وايقاف الملاحقات والمطاردات.

٥ـ فصل الموظفين البريطانيين والاجانب من جهاز الشرطة وتصفية جهاز القمع والتجسس والمباحث.

٦ـ تشكيل لجنة للقيام بالنظر في شؤون العمال على ان يشترك ممثلون عن العمال يتم انتخابهم.

٧ـ تشكيل لجنة يشترك فيها العمال والطلاب للتحقيق في حوادث اطلاق النار التي ادت الى قتل وجرح المتظاهرين في المحرق والمنامة والرفاع الشرقي وسترة ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث.

وبعد عشرة ايام من توزيع هذا المنشور قدمت «جبهة القوى القومية» مذكرة الى الحكومة (٢٥ مارس) طالبت فيها بما يلي:

١ـ انشاء مجلس تأسيسي يمثل فيه الشعب بكافة فئاته الوطنية من عمال وفلاحين وطلبة ومثقفين.

٢ـ بدء مفاوضات مع قوات الاحتلال على اساس منح الاستقلال والغاء القواعد العسكرية.

٣ـ ايجاد مناخ ديمقراطي تتوفر فيه حرية العمل النقابي والمهني والطلابي واعطاء الحريات للصحافة لتعبر عن ارادة الشعب.

٤ـ محاكمة العناصر التي وقفت وراء الاحداث الاخيرة وتعاونت مع الاسرة الحاكمة.

البقية على صفحة ٣

الصراع القبلي الذي لاينتهي الخلافات بين الدوحة والمنامة:

عادت قضية الخلافات الحدودية بين البحرين وقطر الى الواجهة الشهر الماضي على اثر مرسوم اميري قطري بترسيم الحدود الاقليمية القطرية. وكانت العلاقات بين عائلتي آل ثاني الحاكمة في قطر وآل خليفة الحاكمة في البحرين قد توترت قبيل انعقاد القمة الخليجية الاخيرة في الكويت في ديسمبر الماضي عندما اعلنت قطر انها رفعت القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتبت في ملكية جزر حوار التابعة للبحرين، وذلك بعد ان فشل الملك فهد بن عبد العزيز في وساطاته بين العائلتين.

وتجدر الاشارة الى ان النزاع الحدودي بين البحرين وقطر يعود الى عشرات السنين، وكان قائما منذ سيطرة عائلة آل ثاني على الحكم في شبه جزيرة قطر في النصف الثاني من القرن الماضي (١٨٧٣). وكان آل خليفة يسيطرون على قطر طوال الفترة ما بين انتقالهم الى قطر من الكويت في منتصف القرن الثامن عشر حتى ذلك الوقت. وبعد سيطرة آل ثاني على الحكم في قطر احتفظ آل خليفة بالسيطرة على منطقة الزبارة في شمال غرب قطر. والزبارة هي المكان الذي استقر فيه آل خليفة بعد خروجهم من الكويت على اثر اختلافهم مع آل الصباح عام ١٧٥٦ ومنها كانوا يديرون شؤون الحكم في قطر والبحرين التي احتلوها عام ١٧٨٣. وبقيت الزبارة تابعة لآل خليفة بعد قيام سلطة آل ثاني وحتى عام ١٩٦٧ حين اتفقت العائلتان على حل الخلافات في ما بينهما على اساس تنازل آل خليفة عن المطالبة بالزبارة في مقابل اغلاق الملف الحدودي وبقاء جزر حوار تابعة للبحرين. وسبق ذلك محاولات عديدة للاتفاق على تسوية الحدود منها اتفاقات وقعت بين الجانبين في الاعوام ١٩٣٦ و١٩٤٥ و١٩٥٤، وكان مصير تلك الاتفاقات الخرق والالغاء.

وفي عام ١٩٨٦ كانت حكومة البحرين تقوم ببناء مخفر بحري في منطقة مرجانية في المياه التي تفصل بين البحرين وقطر وتعرف بـ «فشت الديبل» عندما حدثت حادثة كادت تشعل نزاعا عسكريا بين البلدين في وقت كان الحرب العراقية ـ الايرانية مشتعلة. فبينما كان عمال تابعون لشركة «بالاست نيدام» الهولندية يقومون بعملية البناء في تلك المنطقة اذا بأربع طائرات مروحية تابعة للبحرية القطرية تحاصرهم وتعتقلهم فجأة وبدون سابق انذار. بعثت تلك الحادثة قشعريرة في جسد مجلس التعاون الخليجي الذي كان يواجه تحديات الحرب العراقية ـ الايرانية ويحاول ابراز واجهة متماسكة للعالم الخارجي.

ومنذ تلك الحادثة استمرت الوساطات لحل الازمة سلميا وبالتفاهم، وتزعمت السعودية مبادرات الصلح، ولكنها لم تفلح في نزع فتيل التوتر. وقد كادت قضية النزاع الحدودي بين قطر والبحرين تفجر اجواء القمة الخليجية الحادية عشرة في الدوحة في ديسمبر ١٩٩٠ في الوقت الذي كان التوتر يسود منطقة الخليج بسبب الاحتلال العراقي للكويت. واتفق في تلك القمة على استمرار السعودية في وساطاتها على ان لا يستمر ذلك اكثر من ستة اشهر، واذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق فمن حقهما، بالاتفاق، رفع القضية الى محكمة العدل الدولية. ولكن الذي حصل بعد انتهاء الستة اشهر ان قطر قامت بتقديم القضية الى محكمة العدل الدولية بدون الاتفاق المسبق مع البحرين، الامر الذي دفع الاخيرة لرفض التقديم واعتباره منافيا لروح الاتفاق. ومع ذلك استمرت الاتصالات مع المحكمة الدولية التي اعطت قطر مهلة عام واحد تقدم خلاله وثائقها اللازمة.

وفي الشهر الماضي صدر مرسوم اميري من قطر يحدد المياه الاقليمية القطرية بـ ١٢ ميلا، وهذا يعني سيطرة قطر على جزر حوار كاملة وعلى منطقة فشت الديبل والمناطق الاخرى المتنازع عليها مثل فشت جرادة. وقد رفضت حكومة البحرين هذا المرسوم واعتبرته تصعيدا للقضية ودليلا على اصرار حكومة آل ثاني على فرض سياسة الامر الواقع، وتوترت الاجواء مجددا في ظروف اقليمية مضطربة. وقد دفع الاجراء القطري حكومة البحرين للقبول بتحكيم محكمة لاهاي بعد ان كانت مترددة. وفي رسالته الى الرئيس الامريكي، جورج بوش يوم الاربعاء ٩٢/٤/٢٢ اعرب الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، حاكم البحرين عن امله في ان يسعى الطرفان الى محكمة العدل الدولية لحل النزاع.

وفور تطور الوضع على اثر القرار القطري تحركت الوساطات مجددا فقام عبد الله بشارة، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي بزيارة كل من الدوحة والمنامة لتقريب وجهات النظر، كما قام المسؤولون السعوديون باتصالات مكثفة بين الجانبين، كان منها اتصال بين امير البحرين والملك فهد يوم الثلاثاء ٩٢/٣/٢١. وقد انزعجت السعودية كثيرا من تصاعد الازمة وفشلها في عدم القدرة على السيطرة على الموقف خصوصا وانها جاءت في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة التوتر بين السعودية واليمن بسبب تصاعد الخلافات الحدودية بين البلدين واصرار السعودية على منع شركات النفط العالمية من التنقيب في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين. كماجاءت القضية في وقت يشهد فيه الموقف العربي تزعزعا واختلافا حول الموقف من قرار المقاطعة الذي اقره مجلس الامن الدولي ضد ليبيا. ومن غريب الصدف ان يتزامن النزاع البحراني ـ القطري مع التوتر في العلاقات الامريكية ـ الليبية، تماما كما حدث في ابريل ١٩٨٦ حينما تزامنت قضية فشت الديبل مع العدوان الامريكي على ليبيا.

اما آل ثاني فهم في موقف حرج كذلك. فهناك خلافات داخل العائلة الحاكمة حول ما يمكن عمله للتناغم مع مقتضيات الواقع السياسي في المنطقة وفي العالم. وهناك المطالب الشعبية بالانفتاح والحرية وصياغة الدستور والعمل البرلماني والاصلاح الاداري، تلك المطالب التي احتوتها الوثيقة الشهيرة التي قدمها عدد من الشخصيات القطرية المنحدرة من عوائل معروفة الى الامير في شهر يناير الماضي. ويقال ان الوضع الداخلي في قطر يتميز بالغليان على اثر ذلك، حيث ينشط دعاة الاصلاح في محاولة لنشر افكارهم في المجتمع ويسعون لخلق وعي شعبي لتبني تلك الاصلاحات. ويسبب الاوضاع العامة في المنطقة فهناك احجام عن الاعتقالات الجماعية التي كانت ستحصل فيما لوكان الوضع الخليجي العام غير ما هو عليه الآن.

ويبدو ان القطريين استغلوا حالة اختلاط الاوراق في المنطقة للضغط باتجاه تحقيق مطالبهم، لعلمهم انه في حالة الاضطراب الحالية فان احدا لن يتفرغ للتداول في الشأن الداخلي القطري وسيجد آل ثاني مجالا واسعا للضغط على آل خليفة، خصوصا وانهم يعلمون ان آل خليفة لا يتمتعون بدعم شعبي داخلي، وان الوضع الاقتصادي العام في البحرين غير مشجع. ولا شك ان مشاعر اهل البحرين مستاءة من طريقة تعامل الحكومة مع قضية جزر حوار حيث تجد منها تفريطا بالحق الوطني لتستطيع من خلال ذلك ضمان موقعها السياسي. فلوكانت الحكومة مهتمة بموضوع الحدود مع قطر لايدت جدية مماثلة لجدية آل ثاني المتميزة باستباق الاحداث وعدم الانسياب وراء تصريحات مستعجلة طالما اثبتت فشلها.

ان العالم يراقب ما يحدث بين آل خليفة وآل ثاني بعين بصيرة ولكنه غير مستعد للتدخل لخلق توتر في الاجواء في مرحلة تتميز بالاستقطابات التي تعقد الامور ولا تصلحها. ويرى الغربيون عدم ممانعة اي اضطراب اقليمي في منطقة الخليج طالما بقي هذا الاضطراب محصورا بين اطراف محدودة ولا يؤثر على الوضع العام او العلاقات بين الدول الغربية والخليج. بل ان هناك تشجيعا لمثل هذه الصراعات لتبقي مصانع السلاح مشغولة تماما خلال ساعات الدوام وبعد الليل احيانا. واموال النفط لا دور لها الا في تحميس الغرب للدفاع عن الخليج من اجل استنفاذ تلك الاموال.

وحكومة آل خليفة في موقع لا تحمد عليه. فالوضع الداخلي غير متماسك بسبب سياسات الحكومة القمعية، ورفضها القيام باية اصلاحات ملموسة. وحيث ان آل خليفة يحتاجون الى موقف شعبي داعم، ولعلمهم بان هذا الموقف لا يتحقق ما دامت الاجواء الداخلية متوترة، فقد عمدت الحكومة للاعلان عن تخفيضات في اسعار الكهرباء والماء والقروض. ولكن هذه الخطوة لن تكون كافية لتقوية الموقف الداخلي ما دامت حكومة البحرين مصرة على عدم الانصياع لابسط المطالب الشعبية على الصعيد السياسي. وقضية النزاع مع قطر مرشحة للتصاعد، ولن يكون آل خليفة في موقع يحسدون عليه.

المطالب الشعبية ثابتة ـ البقية

٥ـ اطلاق سراح المعتقلين الذين زجوا في السجون منذ العام ١٩٥٦ واعادة المبعدين السياسيين ليمارسوا حقهم السياسي.

٦ـ اعادة العمال المسرّحين الى اعمالهم.

هذا العرض الموجز لحركة المعارضة البحرانية يطرح القضية وكأنها شريط متصل متكامل الحلقات، فلم يكن هناك اختلاف بين مطالب الشعب في الفترات المتعاقبة، حيث بقي جوهر المعارضة يقوم على اساس المطالبة بمجلس تشريعي منتخب والسماح بحريات اوسع وتطوير حركة العمل والعمال في البلاد ورفع حالة الطوارىء. هذه مطالب الشعب منذ اكثر من نصف قرن، ولا يستطيع الامر الاميري الاخير بان يغير شيئا من ذلك.

عذراً يا أبا احمد: اننا نرفض كرمك

لماذا نلتمس العفو ونحن ابرياء؟ ولماذا نتذلل لك يا امير البلاد وقد اكرمنا الله بالانسانية والاسلام؟ ومن انت حتى تعطي وتأخذ وتهب وتسلب، وكيف تعطي نفسك حق تقرير مصير ابناء هذه الارض الخيّرة. فاما انك كريم فتعطي بدون اذلال قاصديك، او انك رمز البخل ورأسه فتستهدف كرامة الناس وتعمل لاذلالهم. واما انك راغب في تهدئة الاوضاع واعادة الاستقرار الى البلاد فتستجيب لمطالب الشعب العادلة واما انك انتهازي ومحتال تطرح القشرة لتصطاد بها السمين من الصيد. واما انك مخلص في «ابوتك» فتتحدث مع «ابنائك» بلطف لترفع شأنهم وتشاركهم في نعمتك او انك مغلوب على امرك، مهزوم امام تيار التاريخ والتحرر والانفتاح، فتسعى للالتفاف على القضية وتسويف الحل واضاعة الوقت. فأمرك الاميري الذي طبّلت له وسائل اعلامك شاحب اللون، مكفهر الوجه، مقطب الشفتين، تماما كما هو وضع البلاد منذ ان حكمتها قبل اكثر من ثلاثين عاما. أصحيح ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة اهلها اذلة وكذلك يفعلون؟ وهل تدرك ان الامهات اللواتي استهدفت اخضاعهن والامعان في اذلالهن قد تعلّمن من رسول الله (ص) دروسا في العزة والكرامة والاستبسال وعدم الخضوع والخنوع الا لله المقتدر الجبار؟

يا عيسى بن سلمان: لقد اطلعنا على رسالة احد مواطنيك اليك، وعرفنا ما يدور في اذهان الناس في بلادنا المظلومة، وادركنا كيف ان صبرنا على الطريق سوف يفتح الآفاق ويزيل العقبات والصخور. وهذه بشائر النصر تلوح في سماء البحرين، وهذه رسل الرحمة تبشر المستضعفين بقرب نهاية عسرهم. اما انت فقابع في قصرك تنتشي على اصوات المحرومين وتأكل على اجساد المسحوقين بظلمك والمنكوبين بسياساتك. نعلم ان القرار ليس قرارك، وان بطانتك بطانة سوء لم ترتدع ولم تتعلم من عبر الحياة ودروسها. ولكن ما عساك قائلا لله سبحانه وتعالى يوم يقوم الحساب، يومها تصرخ قائلا: يا ليتني قدمت لحياتي.. نعم لقد قدمت لحياتك الكثير الكثير، ولكنه مما يجعل النار اشد ايلاما واحراقا، والموقف اصعب امام الله، ذلك انك لم تشكر النعمة، بل اوغلت في الطغيان وتجاوزت الحدود وتجاهلت الشكر على تلك النعمة، واستمتعت بأنّات المكبلين بالحديد في زنزاناتك، ومنعت مساجد الله ان يذكر فيه اسمه وسعيت في خرابها وقتلت الذين يأمرون بالقسط من الناس، فليس لك من نهاية الا ما حدده القرآن لك: ﴿ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم».

ان الجباه التي سجدت لله لن تسجد لغيره، وان النفوس التي ارتفعت بروح الايمان لن تهبط الى طين دنيا الظالمين، وان القلوب التي خفقت بذكر الله لن تسبح بحمدك وذكرك. وما عساك فاعلا في قوم يحلو لهم لقاء الله بالعزة والكرامة ويرفضون العيش الذليل تحت حكمك وحكم امثالك اذا كان ذلك العيش على حساب تحررهم من قيود الشيطان واستقلالهم من قيود العبودية لغير الله. وليس هناك بين ابناء هذا الشعب من هو مستعد للانحناء لك ولغيرك، ولذلك فسوف تبقى الحاكم الوحيد في هذا العالم (فيما عدا طاغية العراق) الذي لا يشعر احد من رعاياه بحبه او الاخلاص له. انك تعلم ذلك وتعرف انك تعيش واهلك في سجن كبير، لانكم محاطون بجلاوزتكم ومرفوضون من رعاياكم.

كان الاولى بك في يوم عيد المسلمين ان تعلن توبتك وتعتذر من شعبك عما اقترفت يداك خلال ثلاثين عاما من حكمك من قمع وظلم وتعذيب وتشريد وارهاب. كان الاولى لك وانت تشارف على الستين من العمر ان تنقطع لعبادة ربك وتقنع بما عندك من مال وكيان وان لا تسعى للامعان في اذلال شعب كريم ابى ان يسجد لغير الله، او ان يستسلم الا لارادة بارىء السماوات والارضين. ولكنك اخترت دربا آخر وفاجأت الشعب بتجريمه وفرصه وسائل الاذلال والقهر عليه. وهي سجية لازمتك منذ تسلطك على الرقاب، حيث لم تشهد البحرين في عهدك الا القمع والاذلال والارهاب، وفشلت في اخضاع شعبك ولم تستطع ان تستحوذ على قلوبهم ونفوسهم.

لقد حكمت البلاد ثلاثين عاما عانى الشعب خلالها اقسى انواع القمع والارهاب. لقد قتل جلادوك اربعة عشر شابا من ابناء البحرين عندما كانت البلاد ثائرة ضد حكمك عام ١٩٦٥، ولم تذرف عيناك دمعة واحدة رأفة بأمهات الضحايا. وقتلت بعد ذلك عددا من الشباب الذي اعرب عن رفضه حكمك الظالم خلال التظاهرات والاحتجاجات التي انطلقت من حناجر الثائرين كلما سنحت لهم الفرصة لذلك. وها نحن قد بدأنا عقد التسعينات والبلاد ما تزال متشحة بالسواد حدادا لاستمرار عهدك الاسود، ورغم ما حدث في العالم من حولك من انفتاح ومصالحة، فقد ابيت الا الاستمرار في سياسات القهر وحكم جهاز المخابرات، وتغييب الحياة الدستورية والتغاضي عن حقوق الشعب وتطلعاته، وضرب الوحدة الوطنية بسياسات التفرقة والتمييز.

ومن هنا فاعذرنا يا حاكم البلاد ان نرفض «كرمك» هذه المرة لاننا لا نطيق ان ندوس كرامتنا او ان نتنازل عن حق الكرامة والانسانية والاسلام الذي اكرمنا الله تعالى به. وليس هناك حل وسط بين ما نطالب به وما يسمح به كرمك الذي يأبى العطاء الا باذلال الآخرين، ويرفض الحياة على دماء المظلومين والمحرومين. اعذرنا يا ابا احمد فليس في عفوك الاميري من مكرمة، وليس فيه ما يرفع الرأس او يحل القضية.

عفو الامير وصلاة المؤمنين

سبحانه تقسم رهب الجن والبشر ... ان لا تساوم اهل الخدن والبطر
ولا نقر نظاماً ظالماً لهم ... ليستذلنا على الاذناق والبطر
ولا نتابع شيخاً خان ذمتنا ... مخالفاً شرعة القرآن والبذر
ولا نطاطي هاماً طالما ارتفعت ... بذكر خالقها في الليل والسحر
ولا نخاف لغير الله سيدنا ... ومن يذلل بهدي الرحمن ينتصر
شعارنا ان في الاسلام عزتنا ... وكل خطى عديه ننجو من الخطر
والاعتصام بحبل الله يجمعنا ... ويرتوي من سقاه باسق الشجر
هيهات نخجل من اسلام امتنا ... هيهات نجزع الا من لظى سقر
عدل وشورى ودستور قواعده ... قدسية خطها القرآن في السور
فلا مجال لظلم حين يحكمنا ... شرع الاله ولا جدوى لمحتكر
ولا حياة لطاغوت يسودنا ... فالشعب يحكم بالقرآن والاثر
ولا القبائل تقوى ان تقيدنا ... فالحكم لله لا للعرق والاسر

****

يريد حاكمنا أن نحني طلباً ... للعفو منه وهذا اقصر النظر
فالأرض يحسبها ملكاً توارثه ... عن جده وعباد الله كالحمر
ولا يحق لأي كان يسأله ... فما يشيء عنه اهمدق الخبر
عن ظلمه وعن الجاري بأسرته ... من نهبها ثروة البحرين والبطر
يظن ان حياة الناس في يده ... وما يزال عشيا زائغ البصر
فلينظرن سواه كيف حاصره ... حق الشعوب وفيه ابلغ العبر
شبابنا ليس محتاجا لرأفته ... ولا يطيع قرار الحاكم الاشر
فروحه فوق كفيه يقدمها ... يفدي بها بيضة الاسلام من خطر
ويرتجي ان يكون النصر مقترباً ... كي يصبح الناس في مأوى من الضرر
وأن تكون لهدي الارض عزتها ... حتى تزول عهود الهم والكدر
ولا يكون لأصل المرء من أثر ... ان كان من بلد الافغان او مضر
سيطالع الفجر يوماً في مرابعنا ... وان يفر خليفي من القدر
مهما استطال ظلام الليل واستلأت ... ديارنا بخفافيش من الزمر
وربنا يا ديار الاهل يجمعنا ... هناك بالعز يا بحرين فانتظري

لا بديل عن تحكيم الدستور - البقية

بان مصالحه غير مضمونة في حال استمرار التداعي السياسي في الخليج وان رغبة شعوب الخليج اصبحت ملحة وضاغطة.

وكما ذكرنا فان هناك نمطا لـ «الاصلاحات السياسية» تحاول السعودية فرضه على المنطقة ويتمثل في احد جوانبه بفرض مجالس شورى معينة لا تملك حلا ولا ربطا. وقد تكون خطوة امير البحرين مقدمة لطرح مثل هذا «الاصلاح». كما ان من المتوقع ان تثير «منحة» الامير يوم العيد لغطا في المجتمع البحراني بسبب رفض المعارضة لها. ولكن الامر الذي لا خلاف عليه في المجتمع البحراني وفي اوساط المعارضة هو ان القضية العامة في البلاد ليست قضية مهجرين، وان كانت مسألة مهمة تستدعي الحل العاجل، بل ان جوهر الازمة هو استمرار الفساد السياسي المتمثل بالسلطة المطلقة لقبيلة آل خليفة على الحكم في البلاد ومنع اية مشاركة شعبية واستمرار تجاهل العمل بالدستور، واستمرار حالة الطوارىء في البلاد التي فرضت منذ حل المجلس الوطني عام ٦٥. واستمرار اعتقال ما يربو على مائة شاب بحراني هو الآخر مصدر اضطراب وقلق في الاوساط السياسية البحرانية. ومن غير المتوقع ان تساهم المبادرة الاميرية في تخفيف حالة التشنج والقلق في البلاد، حتى لو رجع عدد من المهجرين، وحتى لو بدا للبعض ان الحكومة قد قدمت جزرة صغيرة للشعب، فما دامت العصا هي سيدة الموقف وهي التي تحكم طبيعة العلاقة بين السلطة والشعب فليس هناك مجال لحسن الظن في توجهات آل خليفة.

وكما ذكرنا اكثر من مرة فان اي حل سياسي في البحرين لا بد وان يرتكز على ازالة اسباب التوتر في البلاد. واهم ما يجب عمله هنا هو ان يعلن آل خليفة الغاء قانون امن الدولة السيء الصيت ورفع حالة الطوارىء من البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين جميعا، واعلان الامير عزمه على تطبيق الدستور والشروع في اجراء انتخابات برلمانية. وعودة افراد المعارضة المهجرين لا يمكن ان تتم الا في اجواء تتميز بالانفتاح والاصلاح السياسي وسلطة القانون ودولة المؤسسات، ولا يمكن فصل قضية المهجرين عما يحدث داخل البلاد. وليس من المعقول ان تثق المعارضة في نية الحكومة طالما بقي قانون امن الدولة سيفا مصلطا على رقاب العباد والبلاد وطالما بقي العمل بالدستور معلقا. ولذلك فان مصداقية الامير ووعوده مرتبطة بمدى سعيه لرفع حالة التوتر من البلاد واحلال الاصلاحات الحقيقية التي تبعث الثقة في نفوس المعارضة وتدفع الجميع للعمل البنّاء في اطار الدستور والعمل البرلماني وغياب حالة الطوارىء.